

بناء السفر الى عقد الثانية وعدم دخول وقتها قبل فراغها
 وتيقن صحة الاولى وتيقن منه الجمع **قوله** ايضا ويستثنى
 من جمع التقديم المتخير اكلها سابقا من ان شرط صحة الاولى
 وهو ختم فيها قوله الزكشي وطلبها فاقر الطهورين
 وكل من لم تسقط الصلاة محل وقفة اذ الشرط من صحة الاولى
 وهو بوجودها انتهى شرح مردوخه محل وقفة نقل ابن
 قاسم على ابي حنيفة عن الساج اعتماد هذا ونقل عنه علي المزني
 اعتماد ما قاله الزكشي وهو الاقرب وبجاءه قوله ويستثنى
 الخ قال الزكشي سئلها فاقر الطهورين وكل من تكرر
 الاعادة انتهى واعتمده مردوخ لان صلاة الحرة الوقت
 ولا يخبر به في جمع التقديم تقديم لها على وقتها بالضرورة
 وفي التاخير نوح زوال المانع تامل انتهى اقول وقد يورد
 ما تقدم للساج من ان فاقر الطهورين ويختم لو شرعها
 تامة اعادها ولو مقصود لان الاولى الحرة الوقت فكانها لم
 تفعل انتهى عن علي **قوله** من جمع التقديم اي لا من جمع
 التاخير فالمتخير لها ان يجمع تاخيرا وسئلها فاقر الطهورين
 والمنتمين والفرق بين الجمعين انه يشترط الجمع التقديم ظن
 صحة الاولى وهو منتف في المتخير بخلاف التاخير فانه لا
 يشترط فيه ظن ذلك تجازوا ان يكن وقوع الاولى مع التاخير
 في زمن الحيض مع احتمال ان تقع في الظهر لو فعلها في
 وقتها انتهى عن علي مردوخ **قوله** وشرطه له الخ نائب الفاعل
 في الخ قوله ترتيب ولا اشكال فيه لكن حله في شرحه
 مشكل جدا لانه جعل نائب الفاعل اربعة ونائب الفاعل لا يجوز

حذفه

حذفه كالفاعل فكيف جعله محذورا وجعل ترتيب خبره
 مستند محذوف قد تم بقوله لحدوها فتأمل صبيح السراج
 فقه ما لا يخفى كذا قرره شيخنا الزبيري وقد قال هو ما
 اعترار اربعة نائب فاعل لا بعد ذلك فهو نائب الفاعل
 الا ان ترتيب نائبه قبل فلا يخبر تامل انتهى بشر يري
قوله اربعة ويزاد خامس وهو يقاء وقت الاولى يقينا
 فان خرج الوقت في الغاء الثانية تعيينا او شك في
 خروجه بطل الجمع والصلاة على ما يحمله المبيح وهو
 الصبيح كما في حواشي الروض انتهى مشورتي وحمله الشيخ
 سلطان واعتمده شيخنا الحفني خلا فالما نقله ابن قاسم
 عن التجريدي عن الروياني عن والده انه يكتفي بادراك دون
 الركعة من الثانية فالركعة بالطريق الاولى قال عرش
 اقول ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكفائي جواز الجمع بوقوع
 تحريم الثانية في السفر وان اقام بعده فلما اكتفي بعقد
 الثانية في السفر فينبغي ان يكتفي به في الوقت لكن رده
 شيخنا الحفني ويزاد ايضا سادس وهو ظن صحة الاولى
 للخرج المتخير فان الاولى لها ليست حظوية الصحة
 لاحتمال انها في الحيض انتهى شيخنا وبهذا حصل الفرق
 بين جمع التقديم والتاخير من المتخير وهو ان ظن صحة
 الاولى شرط في جمع التقديم لاني جمع التاخير انتهى اطيعي
قوله فلو صلها قبل الاولى لم تصح اي لا فرضا ولا
 نفلا ان كان عامدا عالما فان كان جاهلا او ناسيا
 وقعت له نفلا مطلقا اي ان لم يكن عليه فائبة من

1957

Copyrighted by University